تحرك عاجل

نقض أحكام صادرة بحق صحفيين

نقضت أعلى جهة قضائية للطعون في مصر الإدانات والأحكام الصادرة بحق مجموعة من الصحفيين بالسجن 25 عاماً، والحكم الصادر بحق آخر بالإعدام، عقب محاكمة جائرة عقدت في أبريل/نيسان الماضي.

إذ أسقطت "محكمة النقض" المصرية، في 3 ديسمبر/كانون الأول، الإدانات والأحكام الصادرة بحق ثمانية صحفيين حكم عليهم بالسجن 25 سنة بتهمة "بث أخبار كاذبة"، وصحفي آخر حكم عليه بالإعدام بتهمة "إنشاء لجان إعلامية لنشر معلومات كاذبة" و"قيادة جماعة محظورة وتمويلها". ولم تقدم المحكمة أي توضيح مكتوب لقرارها. ولم يفرج عن الصحفيين، وهم في انتظار أن تعاد محاكمتهم أمام محكمة الجنايات.

وكانت محكمة الجنايات قد أدانت الصحفيين، في أبريل/نيسان 2015، إلى جانب قياديين في "جماعة الإخوان المسلمين"، بالتخطيط لنشر "الفوضى" في مصر، من خلال بث "أخبار كاذبة" في أغسطس/آب 2013، عقب فض قوات الأمن اعتصامين جماهيريين لمؤيدي رئيس البلاد المخلوع.

وكان محامو المجموعة قد حاججوا بأن القضية كانت تعج بالانتهاكات للحق في محاكمة عادلة: حيث استجوب أعضاء النيابة العامة المتهمين دون وجود المحامين، وعقدت محكمة الجنايات عدة جلسات في غياب المحامين أو المتهمين. ولم تتمكن المجموعة من متابعة الإجراءات عقب إقامة الجهات الرسمية قفصاً زجاجياً لاحتجاز المتهمين فيه، في قاعة المحكمة، وفق ما قاله المحامون.

كما كان الحكم الصادر عن محكمة الجنايات قد استند بصورة كاسحة إلى تحقيقات "الأمن الوطني"، التي لم يتم إثبات حصيلتها بأدلة مادية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج عن الصحفيين؛
- وإذا ما كانوا سيحاكمون، فيتعين على السلطات ضمان إسقاط تهم "بث أخبار كاذبة" عنهم، كما يتعين أن تتقيد إعادة المحاكمة على نحو صارم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة وتستبعد المعلومات التي تم الحصول إليها بصورة غير قانونية كأدلة، كما هو الحال بالنسبة للإفادات التي تم الحصول عليها من المتهمين دون السماح لهم بالاتصال بمحاميهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 يناير/كانون الثاني 2015 إلى الجهات التالية:

طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

النائب العام
نبيل صادق
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب
القاهرة الجديدة،
جمهورية مصر العربية

طريقة المخاطبة: سعادة المستشار

تويتر: @MfaEgypt

رئيس الجمهورية
عبد الفتاح السيسي
مكتب الرئيس
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 1441 391 2 202+ .
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg تويتر: @AlsisiOfficial

ونسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهى حسن عبد اللطيف
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 9713 574 2 202+ .
البريد الإلكتروني:
Contact.Us@mfa.gov.eg

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

AMNESTY INTERNATIONAL

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: 15/203؛ ولمزيد من المعلومات،
https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/2485/2015/en/

تحرك عاجل

نقض أحكام صادرة بحق صحفيين

معلومات إضافية

نظّم مؤيدو الرئيس المصري المخلوع، محمد مرسي، اعتصاماً جماهيرياً في" ميدان رابعة العدوية"، بالقاهرة، في يوليو/تموز 2013. وفي 14 أغسطس/آب، قتلت قوات الأمن مئات الأشخاص عندما استخدمت القوة المفرطة لفض الاعتصام، ما أطلق شرارة أيام من العنف السياسي في مختلف أرجاء البلاد. وأدانت محكمة في وقت لاحق 51 شخصاً بالتخطيط للتسبب "بالفوضى" في مصر وتشوية صورة البلاد، فيما دعته وسائل الإعلام المصرية قضية "غرفة عمليات رابعة". وبين الأسماء التي ذكرت عدة صحفيين، وكذلك مرشد "جماعة الإخوان المسلمين"، محمد بديع، والناطق باسم الجماعة، جهاد الحداد، ومحمد سلطان، الذي يحمل جنسية الولايات المتحدة.

وقد ألغت "محكمة النقض" الإدانات والأحكام الصادرة بحق جميع الصحفيين الآن، بمن فيهم:

الصحفي في جريدة "حزب الحرية والعدالة" **وليد شلبي**، الذي حكمت عليه محكمة الجنايات في أبريل/نيسان بالإعدام، بتهم إنشاء لجان إعلامية في اعتصام رابعة العدوية والإشراف عليها بغرض نشر "معلومات كاذبة" أدت إلى هجمات على مؤسسات تابعة للدولة. وكانت المحكمة قد أدانته كذلك بتهمة "قيادة جماعة محظورة وتمويلها"، في إشارة إلى "الإخوان المسلمين"، التي تعتبرها الحكومة المصرية حالياً "منظمة إرهابية".

الصحفيان في "شبكة رصد الإخبارية" **عبد الله الفخراني** و**سمحي مصطفى**، ومقدم البرامج في "قناة أمجاد التلفزيونية" **محمد العدلي**، الذين قبض عليهم في 25 أغسطس/آب 2013 أثناء اقتحام منزل أحد مسؤولي "الإخوان المسلمين". وكانوا في زيارة لابن المسؤول في الإخوان، محمد سلطان. وقامت قوات الأمن بضرب الرجال عقب نقلهم إلى أقسام شرطة وسجون مختلفة. وحكمت عليهم محكمة الجنايات، في أبريل/نيسان، بالسجن 25 عاماً.

رئيس "قناة الأقصى"، **أحمد صبيح**، الذي قبض عليه من منزله في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2013. واعتقل طيلة 13 شهراً دون تهمة في قسم شرطة حلوان، في القاهرة الكبرى. وفتشت قوات الأمن مكاتب "قناة الأقصى" في القاهرة، فصادرت المعدات وآلات التصوير والأشرطة. وأبلغ محامو الدفاع عن أحمد صبيح منظمة العفو الدولية أن النائب العام كان قد توصل رسمياً إلى أنه لا رابط بين المواد و"الإخوان المسلمين"، وأنها لم تأت على ذكر الحالة في مصر. وسجنته محكمة الجنايات، في أبريل/نيسان، مدة 25 سنة.

رئيس قناة "أحرار 25"، **مسعد البربري**، الذي قبضت عليه قوات الأمن اللبنانية في 2 أبريل/نيسان 2014، وعلى ما هو واضح بطلب من السلطات المصرية، واعتقل لخمسة أيام في "سجن الأمن العام" ببيروت. ثم رحَّله مسؤولو الأمن اللبنانيون والمصريون على متن طائرة إلى مصر. وعندما وصل، اقتادته قوات الأمن إلى سجن "ترحيلات الجيزة"، حيث استجوبه "الأمن الوطني". وسجنته محكمة الجنايات لمدة 25 سنة.

وقبضت قوات الأمن على مدير التحرير السابق للموقع الإخباري "اليوم السابع"، **هاني صلاح الدين**، العضو في "نقابة الصحفيين المصريين" ، في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في مطار القاهرة الدولي. واستجوبته الشرطة في "قسم شرطة مدينة نصر" قبل أن تنقله إلى "سجن العقرب". وقضى خمسة أشهر في الحبس الانفرادي قبل أن يُنقل إلى

"سجن ليمان طرة". وطبقاً لما قالته عائلته، لم يستجوبه أي من أعضاء النيابة العامة قبل انقضاء 21 يوماً على اعتقاله، رغم أن "دستور مصر" يقتضي أن يعرض المحتجزون على النيابة العامة خلال 24 ساعة من القبض عليهم.

رئيس تحرير "إخوان ويكي"، **عبده مصطفى دسوقي**، الذي حكم عليه غيابياً بالسجن 25 سنة، رغم حضوره المحاكمة. وألغت "محكمة النقض" الإدانة والحكم بالسجن الصادرين بحقه عقب إثبات محاميه أنه كان حاضراً أثناء الجلسات.

مقدم برنامج "الصحة والجمال" ومدير قناة "الشباب" التلفزيونية، **يوسف طلعت**.

ولم تنظر "محكمة النقض" قضايا ستة صحفيين آخرين حاكمتهم محكمة الجنايات غيابياً وحكم عليهم بالسجن 25 سنة. وبمقتضى القانون المصري، يجب أن يطعنوا في القرار حضورياً أمام محكمة الجنايات التي حكمت عليهم في الأصل. والصحفيون هم: صحفي موقع "المختار الإسلامي" الإلكتروني، **جمال نصار**؛ وصحفي "إخوان أون لاين"، **مجدي عبد اللطيف**؛ والصحفي المستقل **إبراهيم الطاهر**؛ ورئيس تحرير الموقع الإلكتروني الإخباري "رصد"، **عمرو فراج** ، وصحفي "إخوان ويب"، **خالد حمزة**؛ وصحفي "الكرامة"، **حسن القباني**. وكان كل من خالد حمزة وحسن القباني رهن الاعتقال أثناء المحاكمة، بيد أن محكمة الجنايات حاكمتهما وحكمت عليهما غيابياً.

الأسماء: وليد شلبي، محمد العدلي، عبد الله الفخراني، سمحي مصطفى، أحمد صبيح، مسعد البربري، هاني صلاح الدين، حسن القباني، خالد حمزة، عبده مصطفى دسوقي، يوسف طلعت، عمرو فراج، مجدي عبد اللطيف، إبراهيم الطاهر، جمال نصار.

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/203، رقم الوثيقة (MDE 12/3057/2015)، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2015.